دور السياسة المالية فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد الليبى

[١٠]

أحمد مندور[١]– عطيه المهدى[٢]– حلمى سليمان
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) كلية الاقتصاد، جامعة بنغازى

المستخلص

تُعد السياسة المالية كأحد العناصر الأساسية الهامة التى يقوم عليه الاقتصاد الليبي، الذى يكون من أجله تحقيق الأهداف المخطط لها؛ وذلك لأن إمكانية الإقتصاد الليبى تنعكس على نجاح التوازن الكلى لليبيا، حيث أن السياسة المالية هى عامل متغير ومؤثر على الإقتصاد الليبى، وذلك بمثابة تأثيره على البطالة، وعنصر البطالة عامل متغير، حيث ينعكس تأثيرهم على العنصر الثابت الذى يمثل الاقتصاد الليبى، وقد استخدم المنهج الوصفى والتحليلى، واعتمد البحث فى الحصول على البيانات من خلال وزارة المالية وبعض القطاعات القائمة على السياسة المالية والإقتصادية لدولة ليبيا، وأيضاً شبكة المعلومات الدولية والمقابلات الشخصية التى تخص الدراسة، وكذلك الدراسات والبحوث السابقة والكتب، وقد أختيرت هذه المؤسسات والهيئات بما يتوافق مع أهداف البحث، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا فى ظل السياسة المالية المتبعة وارتباط ذلك بالبطالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الى عدة نتائج هامة منها أنه هناك محدودية لأدوات السياسة المالية فى جانب الإيرادات فى الإقتصاد الليبى، وافتقاد الاقتصاد الليبي إلى الرؤية الاستراتيجية، أيضا ضعف مساهمات القطاعات غير النفطية والقصور في البنية التحتية، كذلك النقص في الموارد البشرية المدربة والعمالة الماهرة، وتوصلت الى أن زيادة الإنتاجية تتم من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي، وقد أوصت الدراسة بضرورة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مما يزيد من كفاءة الانتاجية التى تتطلب زيادة فى العمالة وبالتالى تُحد من ظاهرة البطالة، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة والتخفيض تدريجيا من الاعتماد على النفط باعتباره مورد ناضب وتوجيه التمويل والاستثمارات نحو الانشطة الكفيلة بتنوع الاقتصاد مع التركيز على اقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة وكذلك السياحية التى تحظى ليبيا فيها بميزة كبيرة، أيضا العمل على تطوير عملية التعليم والتدريب المهنى لزيادة إنتاجية العمالة المدربة وكذلك تطوير منظومة التعليم والتدريب المهنى للعاطلين، حيث يمثل ذلك استثمار في رأس المال البشري وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال العيني.

المقدمة

تُعـد مشكلة البطالة مشكلة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التى توجد فى الدول المتقدمة هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المُستمر في الأفراد القادرين على العمل دون الحصول عليه؛ ومن المؤكد أن ذلك يتسبب فى وجود أثار اقتصادية أو اجتماعية وسياسية على حـد سـواء، حيث إن البطالة تزيد من الاستمرار في حجم العمال العاطلين عن العمل، ذلك الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض في الطلب على العمالة؛ وقد ينعكس ذلك بالسلب على الاقتصاد القومي، ومن الجدير بالذكر ان (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات – ٢٠١٦) أقرت بأن البطالة تؤدى إلى نتائج سلبية فى المجال الإقتصادى والأمنى والاجتماعى؛ لذا فإن الحكومات تسعى إلى خفض معـدل البطالة وتخفيف آثارها، وذلك لأن البطالة أصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الإقتصادى بالسرعة الكافية وذلك لإعادة تشغيل الوحـدات المتوقفة ولتوفير فرص العمل، كما إن البطالة تمثل عطلة بعض الواحدات، وقلة الرغبة والقدرة على الإنتاج والعمل، (صندوق النقد الدولى ٢٠١٦)، فتعنى بذلك أنها تمثل توقف جزئى من قوة العمل والتأثير على الاقتصاد والنمو، وتمثل البطالة الفرق بين كميتين أكبرهما هو كمية عناصر الإنتاج من الموارد البشرية، أما الأسواق فهي كمية فرص العمل المُتاحة لتلك العناصر، وتقاس بمعدل البطالة. (نجية صالح الرقيق، جامعة طرابلس – ٢٠١٥)، وبالتالى فعند تواجد العجز فى الوظائف وعدم الاستطاعة فى اتاحة قدر كافى من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب فى العمل، فهذا يؤدى إلى إهدار الطاقة الشبابية ، وبذلك ينتج تكلفة إجتماعية واقتصادية، لأن الاقتصاد لم يستطيع استغلال تلك الطاقة الشبابية، وتوفير لهم فرص عمل ووظائف، لكى يستثمر هذه الطاقة فى العمل على الإنتاج والنهوض بالدولة، وحصاد ذلك هو العنف الاجتماعى والإضطراب السياسى والتأثير السلبى ونقصان مؤشـر الاقتصاد، ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يهدف إلى استعراض مشكلة البطالة، ودور السياسة المالية فى مواجهة هذه المشكلة والإستيراتيجيات المقتّرحة لمواجهة هـذه الظاهـرة.

مشكلة البحث

تعد ظاهرة البطالة مشكلة العالم الثالث، وأصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التى توجد فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تفاقم مشكلة البطالة أى التزايد المستمر فى الافراد القادرين على العمل دون الحصول عليه، لذلك فان لظاهرة البطالة أثار سواء أكانت أثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على حد سواء فانها تزيد من الاستمرار فى حجم العمال العاطلين عن العمل الأمر الذى يؤدى الى الانخفاض فى الطلب على العمالة، لذلك وبسبب هذا الانخفاض فى الطلب على العمالة يتأثر الاقتصاد القومى لدولة ليبيا، حيث تفاقمت حدة البطالة فيها لكثير من الأسباب وعجزت الدولة عن تطبيق سياسات حازمة فى مواجهة تزايد ظاهرة البطالة، ومنها مواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات وعدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف، مما كان له أسوأ الأثر على ميزان المدفوعات فضلا عن ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد وتعطل لكثير من برامج التنمية وعمليات الانتاج نتيجة عجز الاستثمار، مما أدى الى انخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى لكل دولة على حد سواء، لذلك تعتبر ظاهرة او مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الكلية، وتركز هذه الدراسة على تحليل السياسة المالية المُتبعة والتى بالرغم من تغير النظام السياسى فى ليبيا الذى كان قائما خلال الفترة ١٩٦٩ – ٢٠١١ وحتى وقتنا هذا، إلا أنها ما زالت تعتمد على قانون النظام المالى للدولة الصادر فى ١٩٦٧ وتعديلاته، وبناء عليه فإن أهم ادوات السياسة المالية فى ليبيا، هى ما يتم تحصيله من الايرادات النفطية والضرائب والرسوم والعوائد بأنواعها فيما يتعلق بالايردات العامة، والانفاق الحكومى الجارى والاستثمارى (نفقات التنمية) والنفقات العامة، ومـن خلال اتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية من أجل خفض معدلات البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة، وبالتالى فقد بينت نتائج الدراسة فى أن زيادة تدفق أعـداد كبيرة من العمالة الوافدة باستثناء (مصر) كان سبب فى ظهر البطالة فى هذه الدول ومن ثم فان عـدم دراسة احتياجات سوق العمل وفقا لخطة مدروسة تناسب مخرجات التعليم حتى يتم اعـداد عمالة وطنية قادرة على استغلال فرص العمل لأن سوء التخطيط القوى العاملة يؤدى الى وجود فجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم، فان للعمالة الماهرة دور

كبير فى المنافسة العالمية حتى أصبح لدى الدول العربية، فكرة التركيز على الانتاج والانتاجية والكفاءة والذى أدى بدوره الى زيادة الطلب على الأيدى العاملة الماهرة، والاستغناء عن العمالة المحلية، مما أدى الى اختلال فى هيكلية سوق العمل حيث أن نتيجة لارتفاع عدد السكان والذى يرجع فى الغالب الى اخفاق خطط التنمية، واهمال المستوى التعليمى وضعف مؤامة مخرجات التعليم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، الامر الذى أدى الى زيادة هذه الظاهرة، ومن خلال دراسة ظاهرة البطالة بدولة ليبيا، سيتم عرض المقترحات البناءة التى تكون هى الحلول الحاسمة والقطعية التى تمكن الدولة (ليبيا) – من مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والامنية، وينطبق هذا الأمر على الدول كافة رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية سواء لتمثل الهدف الذى تسعى الدول الى تحقيقه، ألا وهو زيادة النمو الاقتصادى أو تحقيق مزيد من الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومى أو تحقيق التوظيف الكامل للحد من مشكلة البطالة، وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات.

أسئلة البحث

إلى أى مدى يكون دور السياسية المالية فى مواجهة البطالة فى الاقتصاد الليبى؟ ويّستمد من هذا السؤال أسئلة فرعية على النحو التالى:

١–ما المقصود بالسياسية المالية؟

٢–ما مّحددات السياسة المالية ودورها فى مواجهة البطالة فى ليبيا مقارنة مع مصر؟

٣–ما الأسباب التى أدت لارتفاع معدلات البطالة فى ليبيا مقارنة مع مصر؟

٤–هل يُعتبر أوجه القصور فى أدوات السياسة المالية فى دولة ليبيا، هو السبب الرئيسى لزيادة معدلات البطالة؟

٥–ما المقترحات المناسبة التى تدعم السياسة المالية فى مواجهة البطالة فى الاقتصاد الليبى؟

فروض البحث

حيث يستند البحث فى دراسته للمشكلة البحثية على الفروض التالية:

١-توجد علاقة بين السياسة المالية ومشكلة البطالة فى ليبياز

٢-لا توجد علاقة بين البطالة والاقتصاد الليبى.

إجراءات البحث

الدراسات السابقة:

تناولت **دراسة (كريدلة، مصطفى مفتاح محمد – ٢٠١٣) (أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٠)** يعكس الشرح والتحليل الذي تم سرده في هذا المبحث إلى واقع الاقتصاد الليبي حيث تم تناول أثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، حيث تعد التطورات في أسواق النفط العالمية لها دور كبير في اقتصاديات الدول النفطية حيث يكون لها أثر مباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية الأمر الذي يعكس نفسه على مستوى المعيشة خاصة في الدول صغيره العدد من الناحية السكانية مثل ليبيا ومن خلال هذا المبحث تم استنتاج النقاط التالية:

أ- وجود علاقة طرديه بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي أي عندما تحقق الإيرادات النقطية معدلات نمو موجبة عندها يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة والعكس صحيح.

ب- استمرار انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بالرغم من حجم مخصصات التنمية التي سخرت لهذا القطاع.

ج- استمرار الخلل في هيكل الإنتاج الصناعي مع استمرار انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدراسة.

د – إن انخفاض حصة قطاع النقط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من هذا القرن لم يكن نتيجة تحسن في مستوى القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة – الصناعة)، وإنما بالدرجة الأولى بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية من ناحية

ونتيجة أعراض المرض الهولندي من ناحية ثانية حيث توسع قطاع الخدمات على حساب النمو المتباطئ في قطاع الزراعة والصناعة.

هـ – أدى انخفاض الإيرادات النفطية في ليبيا خلال عقد التسعينات إلى تعثر الجهود التنموية وتم التحول من التخطيط الشامل للاعتماد على الميزانيات السنوية في الإنفاق وكذلك إتباع سياسة انكماشية تمثلت في تقليل حجم الواردات من جهة والرقابة المشددة على الصرف الأجنبي من جهة أخرى وقد انعكس كل ذلك علي انخفاض العرض الكلي من السلع والبضائع في السوق الليبي، مما أدى إلى ظهور أنشطة الأسواق الموازية للسلع والعملات الأجنبية خاصة خلال عقد التسعينيات من العقد الماضي مما جعل سعر صرف الدولار في الأسواق الموازية يرتفع إلى حوالي ثلاثة أضعاف السعر الرسمي وهذا ما دفع راسمي السياسة النقدية في ليبيا إلى زيادة عرض الدولار في المصارف الليبية في الأغراض التجارية وذلك لغرض تخفيض سعر الدولار في الأسواق الموازية وذلك عن طريق تنزيل سعر الدولار تدريجيا حتى تقارب السعر في عام ٢٠٠٣.

و– لم تحقق السياسات الاقتصادية أهم أهداف النظام الاقتصادي الليبي وهو تنويع مصادر الدخل القومي بالرغم من توافر أهم مقومات التنمية الاقتصادية ألا وهو المورد المالي حيث ما زال قطاع النفط والغاز الطبيعي أهم مصادر الدخل القومي وذلك لمساهمة لأكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ويشكل حوالي ٩٠%، من الصادرات الليبية خلال فترة الدراسة الامر الذي جعل الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة عرضة للصدمات الخارجية وأكثر اعتمادا على متغيرات خارجية يصعب التحطم فيها أو حتى التنبؤ بها.

ل– تأثرت الإيرادات النفطية بظروف السوق العالمية للنفط وهو ما جعل تلك الإيرادات تتسم بدرجة عالية من الحساسية للتغيرات الاقتصادية الخارجية (الازمات الاقتصادية الدولية).

دراسة (الأصفر، يوسف فرج – ٢٠١٤) (التدريب والتأهيل ودوره في الحد من البطالة في ليبيا ١٩٩٠ – ٢٠١٠) حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة معقدة، إلا وهي ظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي، وإمكانية وضع مجموعة من المقترحات للحد من تفاقم هذه الظاهرة، والتي لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق ذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الواقع الاقتصادي الليبي وما يعانيه من صعوبات لمواجهة ظاهرة البطالة، وما يترتب عليها من مشاكل وصعوبات في حالة الإهمال وعدم وضع الحلول المناسبة للحد منها، وذلك عن طريق التدريب والتأهيل للعنصر البشري وخاصة الشباب منهم. وقد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي تعتبر ذات صلة لحل هذه المشكلة، وذلك بتفعيل التدريب والتدريب التحويلي من أجل الحد من انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب لإنهم يمثلون القوى العاملة في المجتمع، وتنويع النشاط الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر وحيد وهو قطاع النفط.

دراسة (محمد، مخلوف مفتاح – ٢٠١٥) (العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في ليبيا، دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ – ٢٠١٢) – تناولت الدراسة بحث العلاقة السببية بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الاقتصاد الليبي للفترة الممتدة من ١٩٧٠ – ٢٠١٢م، ولتحقيق هذا الهدف فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك " Johnson Co–integration" للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، كما تم الاعتماد على اختبارات جرانجر السببية "Granger Causality Testes" لدراسة العلاقة السببية في الأجل القصير، وعلى نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين عرض النقود وبين الإنفاق الحكومي. وأيضاً برهنت نتائج الدراسة على وجود علاقة سببية تبادلية في الأجل القصير بين عرض النقود والإنفاق الحكومي في حين جاءت العلاقة السببية في الأجل الطويل باتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى عرض النقود، وتفيد العلاقة السببية الثنائية في الأجل القصير أنه يتعين على السلطات المالية والنقدية الأخذ في الاعتبار هذا التداخل عند تصميم أي من السياستين لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لتجنب الآثار غير المرغوبة التي قد تحدث كنتيجة لعدم التنسيق .

توضح دراسة (دلعاب، أبو بكر خليفة – ٢٠١٦)– (السياسة المالية في ليبيا) توضح هذه الدراسة السياسة المالية في ليبيا وقد استخدمت هذه الدراسة البيانات السنوية للإيرادات العامة والنفقات العامة والصادرة عن تقارير مصرف ليبيا المركزي من سنة ١٩٦٢ إلي ٢٠١٠ فإن الدراسة استخدمت كل من اختبار جذور الوحدة –Augmented Dickey Fuller (ADF) Test وكذلك اختبارات التكامل المشترك لكل من Engle–Granger and Johansen co–integration Tests، وتتلخص نتائج الدراسة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام اختبارات جذور الوحدة من أجل معرفة خصائص السلسلة الزمنية المراد اختبارها بهدف ضمان صلاحيتها للاختبار .

تناولت دراسة (أرباب، مصعب معتصم سعيد) (قياس معدلات البطالة في ليبيا– دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٦٢ – ٢٠١٢ م) هدفت الدراسة إلى قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي للفترة (٢٠١٢–١٩٦٢)، والتعرف على حجم ظاهرة البطالة المقنعة فيه، ولغرض تحقيق هذا الهدف فقد تطرقت الدراسة مفهوم البطالة بالمعنى الرسمي، والذي يعكس البطالة الصريحة، والبطالة بالمفهوم العلمي الذي يعكس البطالة الحقيقية، ومنهجية قياس معدل البطالة الحقيقي، وتطور البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بالبطالة خلال فترة الدراسة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب التحليلي الإحصائي والرياضي في قياس معدل البطالة الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة.(٢٠١٢–١٩٦٢) وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع كل من معدلات البطالة الصريحة (الفعلية)، ومعدلات البطالة الحقيقية في الاقتصاد الليبي، وأن من أهم أسباب البطالة الحقيقية انخفاض مستويات الإنتاجية لعنصر العمل، وهو ما يعني وجود ظاهرة البطالة المقنعة في الاقتصاد الليبي. أوصت الدراسة إلى إعادة تأهيل الخريجين والذين لا تتناسب مؤهلاتهم التعليمية مع متطلبات سوق العمل، وكذلك زيادة الإنفاق على التعليم وخصوصاً في الجانب التطبيقي.

الاطار النظرى

السياسة المالية: فيعرف البعض السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة. بينما يعرفها البعض الأخر بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة هي:

١-الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب، وزكاة وغيرها. ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة مخصص لأهداف محددة، وبعضها غير مخصص.

٢-الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.

٣-إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

أداوات السياسة المالية: تتمثل أدواتها في مكونين على النحو التالى:

أ- **<u>المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي:</u>** ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة، كما يحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

ب- **<u>المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب:</u>** وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي . بصورة غير مباشرة . من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان

يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

البطالة: تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي – لذا فإن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية<

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. ويكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل وغيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، والذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

– الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

أنواع البطالة: يمكن تحديد أنواع البطالة كما يلى:

أ- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل، وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم – وتفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات ...الخ. كما يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

– الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.

– صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق.

– التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

ب- **البطالة الهيكلية:** إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد، حيث ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملـة وهيكل الطلب عليها، يقترن ظهورها بإحلال الآلة

محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة، وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد، والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة، هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى .

ت- **<u>البطالة الدورية أو الموسمية:</u>** ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة – وتعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل – كما تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا، ويتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

التنمية الاقتصادية (Economic Development): هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا. وتُعرَّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من

الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة، وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها، وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً.

العلاقة بين علم الاقتصاد والتّنمية الاقتصاديّة : تُعدّ التّنمية الاقتصاديّة فرعاً من فروع علم الاقتصاد؛ حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصاديّة في الدّول النّامية ونهوضها؛ لذلك تعدُّ من الوسائل المُعزّزة للنموّ الاقتصاديّ في العديد من القطاعات العامّة، مثل: التّعليم، والصحّة، وبيئة العمل، والسّياسات الاجتماعيّة، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة كفاءتها وقدرتها على التّأقلم مع الظّروف الاقتصاديّة المؤثّرة على قطاع الاقتصاد ؛ سواءً الكليّ، أو الجزئيّ.

مؤشّرات التّنمية الاقتصاديّة: تُستخدَم مجموعةٌ من الوسائل والمؤشّرات، لقياس مدى نجاح التّنمية الاقتصاديّة في المجتمع، ومن أهمّها:

١- **<u>الناتج القوميّ الإجماليّ (Gross National Product):</u>** يُسمّى اختصاراً بالحروف (GNP)، ويُعدّ حساب قيمة هذا الناتج من المؤشرات المُستخدَمة في قياس التّنمية الاقتصاديّة في الدول؛ إذ يشير إلى قيمة الخدمات والسلع المُنتَجةِ بالاعتماد على تأثير العوامل الاقتصاديّة المتنوّعة في فترة زمنيّة معيّنة، تشكّل جزءاً من الإنتاج العامّ في الدولة

٢-**<u>الناتج المحليّ الإجماليّ (Gross Domestic Product):</u>** يُسمّى اختصاراً بالحروف (GDP)، ويُعدّ حساب قيمته من الوسائل المشتركة مع حساب الناتج القوميّ الإجماليّ، ويساعد على التعرّف على طبيعة نجاح التّنمية الاقتصاديّة في الدولة؛ إذ يشير إلى قيمة السلع والخدمات المُنتَجة، والمستخدمة في التداول داخل السوق التجاريّ، والتي تُطبَّق عليها عمليّات البيع والشراء المُعتادة.

الميزان التجاري: يطلق عليه التوازن التجاري وهو يعبر عن الفرق بين قيمة واردات وصادرات للدولة ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لابد من معرفة نوعية كل من مكوناته وهيكلته أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنعة أو المصنعة إلى اجمالي المستوردات أو الصادرات.

الفائض في الميزان التجاري: يحدث الفائض في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

العجز في الميزان التجاري: يكون العجز في الميزان التجاري عندما تكون قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات.

عينة البحث

وصف عينة البحث: دولة ليبيا، هي دولة تقع في شمال أفريقيا يحدها البحر المتوسط من الشمال، ومصر شرقا والسودان إلى الجنوب الشرقي وتشاد و النيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس إلى الغرب، وتبلغ مساحتها ما يقرب من ١,٨ مليون كيلومتر مربع، وتعد ليبيا رابع أكبر دولة مساحة في أفريقيا، وتحتل الرقم ١٧ كأكبر بلدان العالم مساحةً، وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة لبلدٍ في العالم وتُعتبر المساحة التفصيلية لدولة ليبيا مُتمثلة فى ١،٧٥٩،٥٤٠ كم مربع، تصل االيابسة الى ١،٧٥٩،٥٤٠ كم مربع، ويصل عدد سكان ليبيا الى ٦،٢٥٨،٩٨٤ مليون نسمة، والعملة الليبية هى الدينار، ويتكون الدينار من ١٠٠٠ درهم، وهو مغطى بالذهب، وقابل للتحويل إلى العملات الأجنبية ولا توجد قيود على عمليات التحويل النقدي من وإلى ليبيا، ويعادل الدولار الأمريكي حوالي ١,٢٨ دينار حسب سعر الصرف الرسمي لمصرف ليبيا المركزي، ويتسم المناخ بالاعتدال في الربيع والخريف ويكون الصيف حارا والشتاء باردا نسبيا، وهو متنوع يغلب عليه مناخ البحر المتوسط وشبه الصحراوي في الشمال الأوسط، والمناخ الصحراوي في الجنوب أي بارد شتاء وحار صيفا ونادر الأمطار، بينما حال الجبل الأخضر يختلف فتجد في فصل الصيف درجة الحرارة لا تتعدى ٣٠ مئوية والشتاء أحيانا تصل لدرجة التجمد مما ينتج على ذلك سقوط الثلوج في بعض المدنز

التعليم فى ليبيا:

معدل محو الأمية (١٥-٢٤ سنة)	النساء	% ٩٩,٩٠
	الرجال	% ٩٩,٩٦
الالتحاق بالمدارس الابتدائى	% ٩٦,٩٨	–
الالتحاق بالمدارس الثانوى	% ٦٣,٣٦	–
التعليم العالى	% ٢٣,٢٦	–

الزراعة فى ليبيا:

	.% ٨,٧
الزراعة	%١,٨٧
الأراضي المستخدمة لإنتاج الحبوب	٣٦٧،٠٥٠ هكتار
العاملون في الزراعة	% ١٩,٧٠
تربية الماشية (الاحتياطيات)	٢٠٠،٠٠٠ الرؤوس
تربية الأغنام والماعـــز	٩،٧٣٠،٠٠٠ الرؤوس
الدواجـــن	٣٤,٠٠٠ ألف رأس

الصحــة:

عدد المستشفيات	٤
عدد المستوصفات أو المراكز الطبية	٢٤
عدد الأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية	١٠٠٠٠
معدل الوفيات (لكل ١٠٠٠ شخص)	٥,٢٨
الإنفاق العام على الصحة (الرعاية الصحية)	% ٧٠,٢٥
الإنفاق الصحى الجيبى (النفقات الخاصة على الرعاية الصحية)	% ١٠٠,٠٠
مجموع النفقات الصحية	% ٤,٣٠
متوسط العمر المتوقع للنساء	75

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تم الاعتماد على طريقتى التحليل الوصفى والتحليلى وإعتماد البحث على بيانات تم الحصول عليها من خلال وزارة المالية وبعض القطاعات القائمة على السياسة المالية والإقتصادية لدولة ليبيا، وكذلك الدراسات والبحوث السابقة والدوريات والكتب والإحصائيات – وأيضاً شبكة المعلومات الدولية والمقابلات الشخصية التى تخص الدراسة، وقد أختيرت هذه المؤسسات والهيئات بما يتوافق مع أهـداف البحـث، ونظراً لصعوبة التواصل مع الجهات العليا بدولة ليبيا، وصعوبة الإتصال بمفردات المجتمع التى تمثل البطالة، فقد تم الحصول على المعلومات والبيانات واستيفاء كافة التساؤلات البحثية اللازمة، وتم أخذها بعين الإعتبار

حيث انها من صميم واقع الدراسة، وقد تمثلت بيئة الدراسة فى قطاع وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط، ووزارة العمل ووزارة التدريب المهنى والتكوين المهنى فى دولة ليبيا، والقطاعات القائمة على السياسة المالية والتابعة لوزارة المالية بما يدعم البحث.

الدراسة التحليلية

يشكل الإنفاق العام والضرائب أهم أدوات السياسة المالية التى تتفوق أهميتها فى الدول النامية على السياسة النقدية، وذلك بسبب ضعف تأثير الأخيرة في تلك الدول، وتهدف السياسة المالية كأي سياسة اقتصادية إلى دعم استقرار الدخل والنمو الاقتصادي والتخلص من التشوهات ومعالجة مشكلات التضخم النقدي والركود الاقتصادي وتحقيق العدالة فى توزيع الموارد والكفاءة فى توزيع النفقات، وتأتي الضرائب على رأس أدوات السياسة المالية المهمة التي تستطيع الدولة من خلالها توفير الإيرادات المالية اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، فضلاً عن استخدامها لتوجيه الاقتصاد بالشكل الذي تستهدفه الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وحتى تكون خطط إعادة إعمار الاقتصاد الليبي ناجحة ومثمرة، ينبغي أن يكون هناك إصلاحًا جذريًا في النظام الضريبي حتى يكون هناك موائمة بين استراتيجيات النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، فإصلاح النظام الضريبي سيعود بالنفع على كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع والفرد، والعمل على تشجيع الاستثمار، ومواكبة اتجاهات النظام العالمي نحو الاقتصاد الحر، وكذلك توسيع القاعدة الضريبية من خلال تقليص وتخفيض الإعفاءات، وتطوير الإدارة الضريبية والنهوض بكفاءتها – ومن ثم سوف يتم استعراض نتائج الدراسة التحليلية لدولة ليبيا على النحو التالى:

النتائج

أولاً: الإيرادات العامة: وتنقسم إلى:

أ- **الإيرادت النفطية:** تعتبر الايرادات النفطية العمود الفقرى للايرادات العامة حيث تشكل ما لا يقل عن ٩٠,٠ % من اجمالى الايرادات كما يتضح من الجدول رقم ١ ادناه، الا ان هذه الايرادات سريعة التأثر بالتطورات والأحداث المحلية والدولية كما حدث فى الفترة التى تلت النصف الثانى من عام ٢٠١٣ التى نجمت عن إغلاق الموانئ والحقول النفطية لما يزيد عن عامين ونصف، وكذلك تداعيات انخفاض الاسعار العالمية للنفط منذ عام ٢٠١٥ بما يزيد على ٧٠,٠%.

ب- **الإيرادات غير النفطية:** تتكون الايرادات غير النفطية فى ليبيا من الضرائب والرسوم الجمركية وعوائد بعض الجهات الاعتبارية العامة كأرباح مصرف ليبيا المركزى وبعض المؤسسات والشركات الاستثمارية العامة، وتشكل الايرادات غير النفطية حوالى ١٠,٠% من إجمالى الايرادات العامة.

ج- **الايرادات الضريبية والجمركية والعائدات المالية العامة:** يشمل النظام الضريبى والجمركى العائدات المالية العامة فى ليبيا كل من الضريبة على دخل الافراد وضريبة الدمغة والضرائب على دخل الشركات والضرائب غير المباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التى تفرض على السلع عند استيرادها ، كما يشمل عائدات وأرباح المؤسسات والشركات التى تمتلك الحكومة رأسمالها وهى غالبا شركات نفطية واستثمارية، بالاضافة الى ارباح مصرف ليبيا المركزى و شركتى الاتصالات (المدار و لبيانا) – وتعتبر العائدات غير النفطية (ضرائب و رسوم جمركية و عائدات مالية) فى ليبيا منخفضة نسبة الى العائدات النفطية، فقد بلغت ١٧,٨% فى عام ٢٠٠٢ و ١٠,٤% فى عام ٢٠١٠ ثم تراجعت الى ٤,٨% عام ٢٠١٢ وارتفعت الى ٣٠,٣% فى عام ٢٠١٦، وارتفاع نسبة هذه العائدات لا يعبر على ارتفاع فى قيمتها بقدر ما يعبر على الانخفاض الكبير فى قيمة الدخول النفطية التى تشهد تذبذبا من سنة لأخرى، وخاصة خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦ ، كما هو واضح من الجدول رقم ١ و الجدول رقم ٢:

١ – ارتفاع معدلات الضرائب على دخل الشركات، مقارنة بمستويات الدخل و بيئة العمال غير الملائمة وهو ما يدفع الممولين الى التهرب الضريبى.

٢ – لم يميز القانون بين الشركات التى تتواجد مراكزها ومصانعها الصغيرة فى مناطق نائية، وتلك التى تتواجد فى مناطق حضرية ، الامر الذى يؤثر سلبا على تحقيق اهداف التنمية الجهوية والمحلية– والجدولين رقم ١، رقم ٢ – التاليين يوضحان بالنسب المئوية وبالمبالغ تطور الايرادات النفطية وغير النفطية وما تشكله من اجمالى الايرادات العامة.

جدول(١): تطور الايرادات النفطية وغير النفطية (نسب مئوية)

البيان	٢٠٠٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧/٦
الايرادات النفطية / إجمالى الايرادات	٨٤,٣	٩٠,٠	٩٥,٤	٩٢,٧	٨٩,٢	٧٧,٦	٨٩,٧
الايرادات غير النفطية / اجمالى الايرادات	١٨,٧	١٠,٤	٤,٨	٧,٨	١٢,١	٢٢,٤	١٠,٣
ايرادات الضرائب/ إجمالى الايرادات	٥,٦	٣,٦	٠,٩٧	٣,١	٥,٦	٨,٤	٣,٣
الرسوم الجمركية/ إجمالى الايرادات	٢,٨	٢,٣	٠,٣٥	٠,٠٢٧	٠,٠٣٩	٠,٧٤	٠,٠٥٧
ايرادات متنوعة اخرى / اجمالى الايرادات	٧,٣	٣٠٥	٣,٣	٣,٩	٤,٨	١٣,٣	٦,٣

المصدر: مصرف ليبيا المركزى – التقارير السنوية والنشرات الاقتصادية – ديوان المحاسبة التقارير السنوي

جدول(٢): تطور الايرادات النفطية وغير النفطية (بالمليون دينار)

البيان	٢٠٠٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
اجمالى الايرادات العامة	١٢,٨٥٠	٦١,٥٠٣	٦٠,١٣١	٢١,٥٤٣	١١,٨٨٥	٨,٥٩٥	٦,٤٣٨
الايرادات النفطية	١٠,٨٢٧	٥٥,٧١٣	٦٦,٩٣٢	١٩,٩٧٧	١٠,٥٩٨	٦,٦٦٥	٥,٧٢٩
الايرادات غير النفطية	٢,٠٢٣	٥,٧٩٠	٣,١٩٩	١,٥٦٧	١,٢٨٨	١,٩٣٠	٧٠٩
ايرادات الضرائب	٧١٥	٢,٢٤٧	٦١٨	٦٦١	٦٧١	٧١٧	٢٤٥
الرسوم الجمركية	٣٦٤	١,٣٩٤	٢٤٩	٦٠	٤٦	٦٤	٤٠
ايرادات متنوعة اخرى	٩٤٤	٢,١٩٤	٢,٣٣٣	٨٤٦	٥٧٠	١,١٤٨	٤٢٥

المصدر: مصرف ليبيا المركزى – التقارير السنوية و النشرات الاقتصادية – ديوان المحاسبة التقارير السنوية

جدول(٣): ملخص معدلات ضرائب الدخل وفقا لنص القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠

الضريبة	وعاء الضريبة	سعر الضريبة %
ضريبة دخل العقارات	الدخل الناتج عن استثمار العقارات الاراضى الفضاء الملحقة بالمبانى المنفصلة عنها مقابل الانتفاع بالاراضى الزراعية	على الارباح ١٠% سنويا
ضريبة على دخل الزراعة	لا تسرى الضرائب على الدخل الناتج عن الاستغلال البحت للاراضى الزراعية	معفى من الضرائب
ضريبة على دخل التجارة و الصناعة والحرف	تفرض على النشاط الناتج عن اى نشاط تجارى او صناعى او حرفى	النشاط التجارى ١٥% اما الصناعة و الحرف ١٠%
ضريبة الاجور والمرتبات	تسرى على الاجور و المرتبات والعلاوات و المكافأت و المزايا العينية والنقدية	ال ١٢٠٠٠ دينار الاولى من الدخل ٥% ما زاد عن ذلك من الدخل ١٠%
الضريبة على الدخول الخارجية للمقيمين	لا تفرض هذه الضريبة على الليبيين والاجانب المقيمين فى ليبيا	معفى بموجب القانون وفقا للبند و للمادة ٣٣
ضريبة على الودائع لدى المصارف	تفرض على الفوائد الناتجة من الودائع ايا كانت مدة هذه الودائع	٥% من الدخل الخاضع لها الغيت بموجب القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بشأن منع المعاملات الربائية
الضريبة على الشركات	تفرض على الشركات فى الداخل و الخارج و العائدات للشركات و فروع الشركات الاجنبية ايا كان نوع نشاطها و غرضها	سعر الضريبة سنويا ٢٠% ثابتة

المصدر: وزارة المالية – مصلحة الضرائب – قانون الضرائب رقم ٧ لسنة ٢٠١٠

ويتضح فى الجدول السابق – رقم ٣ – كل من الضرائب على الدخل والرسوم الجمركية على الورادات انخفاض ملحوظا منذ عام ٢٠١١ وذلك بسبب عدم قدرة الدولة على القيام بمهامها نتيجة عدم استقرار الاوضاع الامنية وانتشار ظاهرة اقتصاد الموازى (الاقتصاد الخفى) على حساب الاقتصاد الرسمى والذى يساعد على التهرب الضريبى، فضلا عن صغر نشاط القطاع الخاص، كما تم الغاء الضرائب على دخل جميع العاملين بالجهاز الادارى للدولة و البالغ عددهم حوالى ١,٦ مليون موظف وعامل معظمهم فى قطاعات التعليم والصحة والامن العام (تشكيلات مسلحة و شرطة)، وهذا الاجراء كان قد اتخذه النظام السابق فى عام ٢٠١٠ كبديل عن زيادة مرتبات هؤلاء العاملين، كما ان ما يتم جمعه من الضرائب والرسوم على مستوى بعض البلديات يتم الاحتفاظ به وانفاقه فى البلديات ذاتها ولا يتم تنزيله فى حساب الايرادات المركزية لوزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزى كما ساهم الفساد الادارى والمالى

فى المنافذ الجمركية فى ضعف تحصيل الرسوم المقررة بموجب القانون ، و تجدر الاشارة الى ان النظام الضريبى يقوم اساسا على ضرائب الدخل التى تتراوح نسبتها ما بين ١٠% لشرائح الدخل المتوسط و ٢٠% لشرائح الدخل المرتفع.

ثانياً: النفقات العامة: تتكون النفقات العامة من انفاق جارى وانفاق استثمارى وانفاق على الدعم الحكومى على بعض السلع والخدمات، وتقوم الحكومة الليبية بتحديد حجم الانفاق العام السنوى ضمن الميزانية العامة السنوية، تتضمن كيفية توزيع هذا الانفاق على القطاعات والنشاطات المختلفة داخل الدولة، ويتم توزيع الميزانية العامة للدولة الى ثلاثة اقسام رئيسية هى:

١– الانفاق الجارى ويشمل الاجور والمرتبات وما فى حكمها، والمصروفات الادارية والعمومية والتى ازدادت بصورة مضاعفة منذ عام ٢٠١١ .

٢– الانفاق الاستثمارى ويشمل الانفاق مشروعات البنية التحتية و الكهرباء وتلك التى تخص قطاع التعليم والصحة، والقطاع العام فى مجالى الزراعة والصناعة، وقد تم خلال السنوات ١٩٨٧ – ٢٠٠٦ توزيع معظم الانفاق الاستثمارى بمبالغ صغيرة على مستوى ادارت الحكم المحلى، بحيث لم تتم الاستفادة منه فى اقامة مشروعات مركزية كبيرة فى مناطق رئيسية بالبلاد، وقد تم معالجة هذا الوضع اعتبارا من عام ٢٠٠٨.

وفى الوقت الذى بلغ فيه معدل الانفاق الاستثمارى السنوى الى اجمالى الانفاق العام ٥٧,٢% خلال فترة الخمس سنوات ٢٠٠٦ – ٢٠١٠ نجد ان هذا المعدل لم يتجاوز ١٢,٦% خلال فترة السنوات الخمس التالية ٢٠١٢ – ٢٠١٦، وهذه النسبة وجهت معظمها فى شكل تحويلات للطلبة الدارسين فى الخارج، على انه استثمار بشرى ، فى حين لم يتم اعتماد أيه مبالغ تذكر فى التنمية سواء القائمة أو الغير المُستهلكة منها أو حديثة العهد، وذلك بسبب مغادرة الشركات الاجنبية و اليد العاملة الوافدة نتيجة للظروف الامنية الغير مستقرة و فى المقابل بلغ المتوسط السنوى للانفاق الجارى الذى يتضمن الاجور والمرتبات والنفقات الادارية والعمومية الحكومية (باستثناء الدعم الحكومى) خلال فترتى المقارنة مذكورتين اعلاه ٢٧,٦% – و ٦٣,١% من اجمالى الميزانية العامة لكل منها ، و الجدولين رقم ٤ و رقم ٥

يوضحان تطور أنواع النفقات وقيمتها ونسبها إلى إجمالى النفقات العامة. كما هو مبين بالجدوال تحليلا.

جدول(٤): تطور النفقات العامة (نسب مئوية)

البيان	٢٠٠٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧/٦
الانفاق الجارى / اجمالى الانفاق	٣٧,٤	٢٦,٥	٦٠,٦	٦١,٤	٦٧,٦	٧٤,٠	٧٨,٣
الاجور والمرتبات/ اجمالى الانفاق	٢٥,٨	٢٠,٥	٣٣,٧	٥٣,٩	٥٦,١	٦٦,٣	٦٦,١
نفقات ادارية وعمومية	١١,٦	٦,٠	٢٦,٩	٧,٥	١١,٥	٧,٧	١٢,٢
الانفاق الاستثمارى /اجمالى الانفاق	٣٧,٦	٥٣,٩	٩,٧	١٠,٢	١٠,٢	٤,٩	٠,٧
نفقات الدعم /اجمالى الانفاق	٥,١	١٤,٧	٢٣,٢	٢٨٠٤	٢٢,٢	١٩,٩	٢١,٠

عمل الباحث / مصدر البيانات: تقارير ونشرات المصرف المركزى و ديوان المحاسب

جدول (٥): تطور النفقات العامة (بالمليون دينار)

البيان	٢٠٠٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧/٦
اجمالى الانفاق	٩,٨٥٢	٥٤,٤٩٩	٤٩,١١٢	٤٣,٨٦٤	٤٣,١٧٩	٢٨,٧٨٨	١٤,٣٠٥,٥
الانفاق الجارى	٣,٦٨٥	١٤,٤٥٤	٢٩,٧٥٣	٢٦,٩٤٢	٢٩,١٩٦	٢١,٣١٦	١١,١٩٩,٨
الانفاق الاستثمارى	٣,٧٠٢	٢٩,٣٥٨	٤,٧٩٩	٤,٤٨٢	٤,٤١٢	١,٣٩٨	٩٦,٥
نفقات الدعم	٤٩٩	٨,٠٢٠	١١,٤٢٢	١٢,٤٤٠	٩,٥٧١	٥,٧٢٤	٣,٠٠٩,٢
سداد الدين العام	٠,٠	٢,٦٦٧	٣,١٤٨	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

عمل الباحث / مصدر البيانات : تقارير ونشرات المصرف المركزى وديوان المحاسبة

ثالثاً: الدين العام الحكومي المصرفي: لجأت الحكومة الليبية الى ترتيب دين عام محلي خلال مرحلتين، الاولى خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين حيث استدانت من القطاع المصرفي ومن صندوق الضمان الاجتماعي نحو ٩,٣ مليار دينار، أي ما يعادل % ٢٢,٣ من الناتج المحلي الاجمالي آنذاك وذلك بسبب ما نتج عن الازمة النفطية التي شهدها العالم في اواخر عام ١٩٨١ – والسنوات التي تلته، وقد تم سداد هذا الدين في عام ٢٠٠٤ بعد أن

تم تقييم الاصول الاجنبية لكل من مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية على اثر تخفيض قيمة الدينار الليبي بنحو % ٥٠ في بداية عام ٢٠٠٢ – أما المرحلة الثانية فقد كانت خلال السنوات ٢٠١٣ – ٢٠١٧ حيث قام خلالها مصرف ليبيا المركزي بتمويل العجز في الميزانية العامة بسبب الانخفاض الهائل في الايرادات العامة النفطية وغير النفطية نتيجة تراجع الكميات المنتجة والمصدرة من النفط وانخفاض اسعاره وتدني حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية، فقد بلغ مجموع الدين العام المحلي التراكمي خلال هذه الفترة نحو ٨٠,٥ مليار دينار، بمعدل سنوي بلغ ٢٣,٠ مليار دينار، أي ما يزيد على % ١٠٠ من تقديرات الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠١٦، وقد تم تسوية وسداد ما قيمته ٣٤,٠ مليار دينار من هذا الدين، وتبقى حتى نهاية عام ٢٠١٦ ما قيمته ٤٦,٦ مليار دينار، أي ما يعادل % ٢٠٠ من الناتج المحلي الاجمالي المتوقع لعام ٢٠١٦ . ثم ازداد الى ٥٥,١ مليار دينار حتى منتصف عام ٢٠١٧ كما يتضح من الجدول رقم ٦ أدناه، وبالرغم من أن اللجوء للتداين العام يحسن صورة الحكومة أمام ضغط الرأي العام في مجال تمويل برامجها، إلا انه يؤثر سلبا على مستوى معيشة ورفاهية الاجيال القادمة خاصة اصحاب الدخل المحدود.

جدول (٦): إجمالى الايرادات والنفقات العامة والدين العام المحلى المصرفى (بالمليون دينار)

البيان	٢٠٠٢	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧/٦
اجمالى الايرادات	١٢,٨٥٠	٦١,٥٠٣	٧٠,١٣١	٢١,٥٤٣	١١,٨٨٥	٨,٥٩٥	٧,٦٠٠,٢
اجمالى النفقات	٩,٨٥٢	٥٤,٤٩٩	٤٩,١١٢	٤٣,٨٦٤	٤٣,١٧٩	٢٨,٧٨٨	١٤,٣٠٥,٥
الفائض او العجز	٢,٩٩٨	٧,٠٠٤	٢١,٠١٩	٢٢,٣٢١	٣١,٢٩٤	٢٠,١٩٣	٦,٧٠٥,٣
رصيد الدين العام المحلي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢١,٤٠٠	٤٠,٩٠٠	٤٦,٦٠٠	٥٥,١٠٠

عمل الباحث / مصدر البيانات / تقارير و نشرات مصرف ليبيا المركزى – والتقارير السنوية ديوان المحاسبة

رابعاً: النظام الضريبى فى ليبيا: وسوف يستعرض الجدول رقم ٧ – ضريبة الدخل فى دولة ليبيا على النحو التالى:

حيث عرفت ليبيا الضرائب منذ القرن الماضى وتنوعت ما بين ضرائب مباشرة على الدخل بمختلف انواعه وضرائب غير مباشرة، وتطورت تلك الضرائب مع مرور الزمن وان كان تعديلها قد استغرق وقتا طويلا فمن المتفق عليه انه لايجوز فرض اى ضريبة او تعديلها أو إلغائها أو الاعفاء منها الا بقانون يصدر السلطة التشريعية المختصة فى الدولة و نظرا للاهمية الاصولية لتلك القاعدة فقد تبنتها اغلب الدول الحديثة فى دساتيرها وذلك ما حدث بالنسبة لليبيا فى الاعلان الدستورى فى المادة (١٧) والذى بناء عليه صدرت عدة تشريعات وقوانين تتضمن فرض ضرائب مختلفة الانواع وتنظيم طرق ربطها وجبايتها والاعتراض عليها والاعفاء منها – وتضمن النظام الضريبى الليبى كلا من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة و تشمل الضرائب المباشرة، الضرائب على الدخل ورأس المال وتنقسم الضرائب على الدخل الى دخل الاشخاص الطبيعيين وضرائب على دخل الشركات بالاضافة الى ضرائب الدخل العام اما ضرائب على راس المال فتشمل ضريبة اراضى الفضاء، والضريبة على العقارات السكنية و الضريبة على المواشى والدواجن، اما ضريبة الارث فهى لا تطبق فى الاقتصاد الليبى وتنقسم الضرائب غير المباشرة الى ضرائب على الاستهلاك و ضريبة على التداول (الدمغة) وتشمل الضرائب على الاستهلاك الضرائب الجمركية وضريبة الانتاج وضريبة الملاهى – وتماشيا مع التغيرات التى طرأت على الاقتصاد الليبى فقد عدلت العديد من القوانين الضريبية كقانون ضريبة الدخل، حيث ظل قانون ضريبة الدخل رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣ معمولا به لمدة ثلاثين عاما ضمن توجهات وأهداف المجتمع ولكن مع التغيرات التى طرأت على الاقتصاد الوطنى كان من الضرورى النظر فى تحديث تلك الضرائب لتتوافق مع تلك التغيرات و بناء على ذلك تم الغاء ذلك القانون و اصدار القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن ضريبة الدخل ثم تم تعديله مرة اخرى باصدار القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ وقد صاحب تلك القوانين الجديدة لوائح تنفيذية وتعليمات تفسيرية وادارية و منشورات الى جانب صدور بعض القوانين المنظمة لانواع اخرى من الضرائب المفروضة على راس المال وتكليف مصلحة الضرائب بتطبيق احكام قانون مساهمة الليبيين فى الشركات العامة و قانون التضامن

الاجتماعى و غيرها من القوانين الاخرى الا انه تم الغاء قانون مساهمة الليبيين بنص القانون بحكم المحكمة بتاريخ ١٢ / ١١ / ٢٠٠٨ اما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فقد تم اصدار القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ بدلا من القانون السابق رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٣ لينظم ضريبة الدمغة ، اما القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ فقد عدل بعض بنود القانون السابق بشأن الدمغة – وبالرغم من كون الاقتصاد الليبى من الاقتصادات المنتجه للنفط الا انه يعد افقر الاقتصادات النفطية الامر الذى يتطلب البحث عن مصادر بديلة امنة ومستدامة للدخل القومى وقد عرفت ليبيا الضرائب منذ القرن الماضى وتنوعت ما بين الضرائب المباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة، وبالرغم من قدم ذلك النظام الضريبى الذى اتسم بتنوع الضرائب المختلفة الا انه يعانى من العديد من المشكلات والتحديات التى جعلته الاقل تطورا وكفاءة فى منطقة الشرق الاوسط حيث يعانى النظام الضريبى من بعض المشكلات الهيكلية التى اكتسبها بمرور الوقت والتى أثرت سلبا على حصيلة الايرادات الضريبية التى اتسمت بالانخفاض مقارنة بمصادر الايرادات المالية الاخرى الأمر الذى افقد الاقتصاد الليبى مصدرا هاما، ومستداما للايرادات المالية التى كان من الممكن الاعتماد عليها فى وضع خطط تنموية متوسطة و طويلة الاجل لاعادة اعمار ليبيا ولوضع الاقتصاد الليبى على مساره الصحيح ليصبح احد الاقتصادات الناشئة الذاخرة بفرص النمو الضخمة – ونستعرض الجدول ٧ ومن خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة ان معظم الضرائب المباشرة قد اصابها التعديل من خلال قانونى عامى ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ – ما عدا ضريبة دخل المهن الحرة والضريبة على الدخول الخارجية للمقيمين وتدور معظم التعديلات الضريبية حول توسيع الوعاء الضريبى وتخفيض سعر الضريبة وبلغت فى بعض الاحيان الاعفاء منها بموجب بنود القانون الضريبى وتجدر الاشارة الى ان هناك بعض التعديلات قد اطالت الضرائب الغير مباشرة فى القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٠ – حيث يعانى النظام الضريبى الليبى من عدد من المشكلات والتحديات التى جعلته غير قادر على لعب دوره المنشود و المأمول فى الاقتصاد الليبى خلال الاعوام الماضية واثرت على الايرادات الضريبية سلبا ويمكن ايضاح تلك المشكلات فيما يلى:

ارتفاع معدل الضريبة وارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمى وانتشار ظاهرة عدم الامتثال الضريبى تقادم المنظومة المحاسبية – ضعف الحصيلة الضريبية وعدم تحديث التشريعات الضريبية بصورة دورية وكذلك ضعف الجهاز الادارى.

الضريبة	سعر الضريبة حسب القانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٣	سعر الضريبة حسب القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤	سعر الضريبة حسب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠
ضريبة دخل العقارات	ال ٦٠٠٠ الاولى من الدخل ١٥% و ال ٤٠٠٠ الثالية ٢٠% و ما زاد على ذلك ٢٥%	ال ١٠٠٠٠ دينار الاولى من الدخل ٢٠% و ال ٢٠٠٠٠ التالية ٢٥% و ال ٣٠٠٠٠ التالية ٣٠% وما زاد على ذلك ٣٥%	سعر الضريبة سنويا على الارباح ١٥%
ضريبة على دخل الزراعة	٥% سنويا من الدخل الخاضع لاحكام تلك الضريبة	٥% سنويا من الدخل الخاضع لاحكام تلك الضريبة	معفى من الضرائب
ضريبة على دخل التجارة والصناعة والحرف	ال ١٢٠٠٠ دينار الاولى من الدخل ٢٠% و ما زاد على ذلك ٣٥%	النشاط التجارى سعر الضريبة نفس ضريبة العقارات باعتبار ضريبة العقارات تعامل معاملة الاعمال التجارية اما سعر الصناعة و الحرف ال ١٠٠٠٠ الاولى من الدخل ١٥% و ال ٢٠٠٠٠ التالية ٢٠% و ال ٣٠٠٠٠ التالية ٢٥% و ما زاد على ذلك من الدخل ٣٠%	النشاط التجارى سعر الضريبة نفس ضريبة العقارات باعتبار ضريبة العقارات تعامل معاملة الاعمال التجارية ، اما سعر الصناعة و الحرف فيكون سعر الضريبة ١٠%
ضريبة على دخل المهن الحرة	ال ١٦٠٠٠ الاولى من الدخل ٢٠% و ما زاد على ذلك ٣٥%	ال ١٠٠٠٠ الاولى من الدخل ١٥% و ال ٢٠٠٠٠ الثانية ٢٠% و ال ٣٠٠٠٠ الثالثة ٢٥% و ما زاد عن ذلك من الدخل ٣٠%	لم يتم تعديلها
ضريبة على الاجور والمرتبات وما فى حكمها	ال ١٨٠٠ دينار الاولى من الدخل ٨% و ال ١٢٠٠ دينار التالية ١٠% و ال١٨٠٠ دينار التالية ١٥% و ال ١٨٠٠ دينار التالية ٢٠% و ال ١٨٠٠ دينار التالية ٢٥% و ما زاد على ذلك ٣٠%	ال ٤٨٠٠ الاولى من الدخل ٨% و ال ٤٨٠٠ التالية من الدخل ١٠% و ما زاد عن ذلك من الدخل ١٥%	ال ١٢٠٠٠ الاولى من الدخل ٥% و ما زاد عن ذلك من الدخل ١٥%
ضريبة على الدخول الخارجية للمقيمين	٢٠% من الدخل الخاضع لها	٢٠% من الدخل الخاضع لها	معفى بموجب القانون وفقا للبند ٩ للمادة ٣٣
ضريبة على الودائع لدى المصارف	٢٠% من الدخل الخاضع لها	٥ % من الدخل الخاضع لها	٥% من الدخل الخاضع لها

كما توصلت الدراسة الى النتائج التالية نتيجة اختبار العلاقة السالبة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك، حيث تهدف ليبيا إلي محاولة القضاء على الخلل الهيكلي في الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية الكلية وتسعي إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها تحقيق النمو الاقتصادي لتوفير فرص العمل وعلاج مشكلة البطالة ورفع مستوي المعيشة، ومن ثم نستعرض النتائج على النحو التالى:

النتائج:

علاقة البطالة بالناتج القومي: يتصل بفكرة التوظيف الكامل مفهوم معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب (وهو أدني معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي ذلك إلي زيادة التضخم) ومعدل البطالة مرتبط بالناتج الفعلي فعندما يكون منخفضا فإن الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.

والناتج القومي الطبيعي (الناتج الممكن) هو الذي يقع بين مستوي الناتج المرتفع الذي يؤدي إلي جعل التضخم يزداد وبين مستوي الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم ينخفض وهناك مستوي وسط مقبول يجعل معدل التضخم ثابت وهذا المستوي الوسط للناتج القومي الإجمالي يطلق علية الناتج القومي الطبيعي وهو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم أن يسرع أو أن يبطئ.

والعلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة إنما تعرف بقانون Okun (والذي تم الوصول إليه بالتطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) حيث يقضي هذا القانون بأن كل ٢,٥ % نمو في الناتج الإجمالي يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار ١%.

فإذا رمزنا إلي الناتج المحلي الإجمالي الطبيعي (الممكن) Y^* وإلي الناتج الفعلي ب Y وإلي البطالة الفعلية ب U والتوظيف الكامل ب U^* - فإن :

$$\frac{Y^* - Y}{Y} = 2.5(U - U^*) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ولكن لماذا لا تؤدي زيادة البطالة بمقدار ١% إلي تخفيض الناتج بنفس النسبة ؟ والإجابة أن ذلك ليس ضروريا حيث عند حدوث الانكماش في النشاط الاقتصادي فإن المشروعات تلجأ إلي تخفيض عدد الساعات وذلك قبل الاستغناء عن العمال ذلك لأنهم إذا استغنوا عن العمال فإن العمال الأكفاء سوف يجدون أعمال الأسواق بسهولة ولن يتبقي سوي العمال الأقل كفاءة في سوق العمل والمتوفرين لإعادة توظيفهم وهذه الظاهرة تسمي أحياناً ب"اكتناز العمل" حيث يجعل الناتج ينخفض بمقدار اكبر من انخفاض التوظف خلال فترات الركود.

علاقة البطالة بنمو الإنتاجية: يتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي.

تتجه أغلب الجهود في الدول المتقدمة والنامية نحو زيادة إنتاجية العمالة من خلال التكنولوجيا والتي تؤدي إلي خفض فرص العمل وبالتالي تصبح عملية التوفيق بينهما عملية معقدة ؛ حيث لا يمكن تجاهل حقيقة أن نمو الإنتاجية تقود إلي فقد فرص عمل في ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال أقل في الإنتاج.

وتقود في نفس الوقت مكاسب الإنتاجية إلي توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة تقود إلي التوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل إضافية وهذا يعني بأن المشروعات الأقل إنتاجية سوف تخرج من السوق وسوف تأخذ حصتها المشروعات الأكثر إنتاجية. ويبن ذلك قدر المكاسب التي تتم مقابل الخسائر التي تتحقق نتيجة لزيادة الإنتاجية وهي عنصر هام من أجل صياغة سياسات تطوير العمالة وتوفير فرص العمل.

وقد تمت عملية تحول العمالة بين القطاعات في الاقتصاد في أغلب دول العالم وأصبحت عملية هامة لنمو هذه القطاعات حيث أخذت عملية الانتقال هذه مكانها بتحول العمالة من الزراعة إلي القطاعات غير الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في قطاع الخدمات حيث أصبح هذا القطاع يمثل في الدول المتقدمة حوالي ثلثي عدد المشتغلون و في الدول النامية من ١٠ % إلي ٨٠ % أو أكثر والشكل رقم(١) يوضح تطور حجم العمالة في قطاع الخدمات في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلي عام ٢٠٠٤

والشكل رقم (٢) يوضح تطور حجم العمالة في قطاع الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية عن نفس الفترة ويلاحظ الزيادة التصاعدية لحصة العمالة في قطاع الخدمات وفي المقابل الانخفاض المتدرج لحصة العمالة في قطاع الصناعة في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدي نمو الإنتاجية إلي زيادة في الطلب على العمالة بسرعة وبشكل كبير في قطاع الخدمات الصناعية.

علاقة نمو الإنتاجية على العمالة: حيث يتم النمو الاقتصادي يداً بيد مع التغير الهيكلي والذي غالبا ما يحدث خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا التغيير ولكن هناك تكلفة خاصة بالعمالة ل ايمكن ولا يجب تجاهلها حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال.

وفي مجتمعاتنا الحالية لا يمكن أن نتجاهل الجانب الايجابي في مكاسب الإنتاجية ولا يمكننا ولا نستطيع أن نقف أمام قوة التغير التكنولوجي التي تعود بالدرجة الأولى إلي المكاسب من زيادة الإنتاجية وأن الاقتصاد يمكن أن يحقق ذلك من خلال تأمين تحول العمالة بطريقة ميسرة وسهلة ومحمية وآمنة.

العلاقة بين العمالة والإنتاجية:

يوجد ارتباط بين العمالة والإنتاجية والناتج حيث توضح ذلك المعادلة التالية:

الإنتاجية = الناتج الكلي ÷ المشتغلون

الناتج الكلي = المشتغلون X الإنتاجية

فجوة الناتج = الناتج الممكن – الناتج الفعلي

فجوة البطالة = فجوة الناتج ÷ الإنتاجية

وهذا يعني أن الزيادة في الناتج الكلي يمكن أن تتحقق من خلال زيادة مستوي الإنتاجية، ومن ثم يكون السؤال إذا أصبحت المشروعات أكثر إنتاجية هل سوف يكونوا في حاجة إلي أعداد أقل من العمالة ؟ في العموم يمكن أن نوضح بعض الاعتبارات للرد على هذا التساؤل

١- لا يوجد ما يؤكد على أن زيادة الإنتاجية لها تأثير مباشر أو غير مباشر على خفض مستوي العمالة على المستوي الكلي في الأجل الطويل حيث أن زيادة جودة المنتجات والاستفادة القصوي من الطاقات المتاحة والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وتطوير المنظمات والتدريب الجيد وتحسين مستوي العمالة هي التغيرات التي تؤدي إلي زيادة الإنتاجية بدون خفض مستوي العمالة

٢- تقود زيادة الإنتاجية إلي التوسع في حصة السوق وبالتالي التوسع في المشروعات وفرص العمل الإضافية

٣- تتحقق زيادة الإنتاجية من خلال استخدام الآلية والإنسان الآلي وبالتالي ينخفض الطلب على العمالة على مستوي المشروعات إلا أن الطلب الصافي على العمالة سوف يتحدد بواسطة طلب السوق وأكثر تحديدا سوف يعتمد على ما إذا كان خفض الطلب من العمالة في كل وحدة من الناتج يتم تعويضها بزيادة الطلب على العمالة وفقا للتوسع في الناتج

٤- خفض الطلب على العمالة نتيجة لزيادة الإنتاجية يمكن أن تعوض بزيادة الطلب على العمالة في نفس القطاع أو قطاعات الأسواق كنتيجة لتصنيع منتجات جديدة أو التوسع في الأسواق.

وبالرغم من أن الأثر المباشر لنمو الإنتاجية يمكن أن يقود إلي خفض العمالة في أحد القطاعات في الأجل القصير فإنه يمكن أن يعوض بالمكاسب للقطاعات الأسواق في الأجل الطويل معتمدا على قدر التوسع في الطلب على المنتجات وأيضا الناتج، وهذا قد يستغرق وقت حتى يستطيع سوق العمل أن يعدل نفسه نحو التغيير الهيكلي.

وتقييم العلاقة بين العمالة والإنتاجية هو عملية حساسة ليس فقط لاعتبارات الوقت ولكن أيضا للطرق التي يعمل السوق فيها وكذا الاستجابة المؤسسية نحو نمو الإنتاجية، حيث أن الفهم الصحيح للعلاقة بينهما هو شيء هام للوصول إلي أن نمو الإنتاجية في الاقتصاد يمكن أن يعمل على نمو العمالة والناتج على المستوي الكلي والوصف لهذه المكاسب موضحة بالملحق رقم (١) المرفق.

العلاقة الرياضية بين الإنتاجية والبطالة:

للوصول إلي هذه العلاقة نستخدم المعادلة التالية:

$$Y = a + n \quad ......(2)$$

حيث Y هي الناتج الإجمالي و a هي الإنتاجية (مجمل عناصر الإنتاج tfp أو إنتاجية العمالة) n هي العمالة مع افتراض أن المنافسة في سوق السلع هي في أقصاها وأن الأجور التي تدفعها الشركات إلي العمال هي حقيقية وأن الأجور المرغوبة تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = a \quad ......(3)$$

حيث أن W هي تمثل الأجور النقدية (الاسمية) p هي مستوي الأسعار ونفترض أيضا أن :

$$a = a(-1) + \varepsilon \quad ......(4)$$

وتمثل ε الأثر السالب على انخفاض الإنتاجية وعملية المساومة على الأجور يمكن أن تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = Ea - \beta u \quad ......(5)$$

والأجر المساوم أو المتفاوض عليه يعتمد على الإنتاجية المتوقعة Ea والانخفاض في دالة معدل البطالة βu وافترض أن الإنتاجية المتوقعة تقوم عبر الوقت لتصل إلي الإنتاجية الفعلية وفقا للتالي:

$$a = \lambda Ea(-1) + (1-\lambda)a \quad ......(6)$$

وسرعة التعديل من الإنتاجية الفعلية إلي الإنتاجية المتوقعة $(1-\lambda)$ كما هو مبين هنا حيث λ هو مؤشر تم اشتقاقة من أكثر من نموذج قياسي حيث أن الشركات والعمال يقوموا بتقدير الصدمات المؤقتة أو المستديمة المرتبطة باتخاذ القرارات الخاصة بالأجور ala) (Taylor 1979 أو (Calvo 1981) أو كلاهما والمزج بين الأجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على:

$$u = -\frac{1}{\beta}(a - Ea) \quad \ldots\ldots(7)$$

والانخفاض غير المتوقع في الإنتاجية يقود إلي زيادة في البطالة ومزج المعادلة الخاصة بالإنتاجية المتوقعة مع المعادلة السابقة تعطينا معدل البطالة الطبيعي (المرغوب) كما يلي:

$$u = \lambda u(-1) - \frac{\lambda}{\beta}\varepsilon \quad \ldots\ldots(8)$$

والانخفاض في الإنتاجية يزيد البطالة بقدر مماثل أو مساو وأيضا قيمة λ المرتفعة تخفض التوقعات وقيمة β المنخفضة هي التأثير الأكبر على البطالة وفي الاتجاه العكسي وفي حالة عدم المرونة نستبدل المعادلة الخاصة بالمساومة (المفاوضة) على الأجور بالمعادلة التالية:

$$w = Ep + Ea - \beta u \quad \ldots\ldots(9)$$

والأجور النقدية (الاسمية) توضع في إطار قاعدتين هما الأجور المتوقعة والإنتاجية المتوقعة وبمزج المعادلتين الخاصتين بالأجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على معدل البطالة المرغوب (الطبيعي) من المعادلة التالية:

$$u = -\frac{1}{\beta}[(a - Ea) + (p - Ep)] \quad \ldots\ldots(10)$$

وتعمل السياسة النقدية على صيانة معدل البطالة الفعلي بحيث يكون أقل من المعدل الطبيعي (المرغوب)

العلاقة الرياضية بين البطالة والتضخم: لتحديد هذه العلاقة نستخدم المعادلة التالية:

$$\pi = \pi(-1) - a(u - u^*) \quad \ldots\ldots(11)$$

حيث π هو معدل التضخم وأن u, u^* هما معدل البطالة الفعلي والطبيعي على الترتيب a هي قيمة ثابتة وتمثل 0.5 في التقدير باستخدام الاقتصاد القياسي بالتطبيق على أوربا، وبذلك يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$u^* = u + (1/a)(\Delta\pi) \quad \ldots\ldots(12)$$

ويمكن من خلال هذه المعادلة تدخل البنك المركزة وبمعلومية معدل التضخم ومعدل البطالة الفعلي الوصول إلي معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب حيث يوجد علاقة تربط بين الناتج القومي الإجمالي الطبيعي (الممكن) والفعلي وبين التضخم وبين البطالة الطبيعية

والفعلية؛ حيث في البداية يبدأ الناتج القومي الفعلي مساويا للناتج القومي الطبيعي عبر الزمن، ولكن بعد ذلك ينخفض عنه وخلال الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي أقل من الناتج الطبيعي فإن التضخم يصبح منخفض، بينما في الفترة التي يكون فيها الناتج الفعلي أعلي من الناتج الطبيعي فإن معدل التضخم يكون مرتفع، ويلاحظ أن الفترة التي يكون فيها الناتج منخفضا يحدث في نفس الوقت ارتفاع في معدلات البطالة، والفترة التي يكون فيها الناتج القومي الإجمالي مرتفعا تكون معدلات البطالة منخفضة.

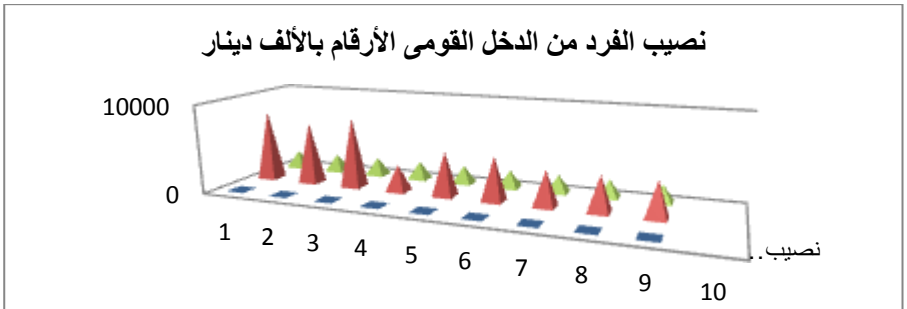

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
نصيب الفرد	7.769	7.605	7.879	3.047	5.875	5.093	3.873	3.59	3.842	
الدخل	8000	7000	8000	3000	5000	5000	4000	4000	4000	

عمل الباحث / مصدر البيانات: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، إبريل/٢٠١٦

وبملاحظة الرسم البياني السابق، يمكن ملاحظة انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي ليصل إلى أدناه في العام ٢٠١١ حين بلغ نحو ٣،٠٤٧ دينار، ثم أخذ في الارتفاع في العام ٢٠١٢ حين بلغ نحو ٥،٨٧٥ دينار، ولكن سرعان ما أخذ اتجاهًا تنازليًا خلال عام ٢٠١٣ حين بلغ نحو ٥،٠٩٣ دينار، وقد استمر في الانخفاض خلال العام ٢٠١٤ و٢٠١٥ ليصل نحو ٣،٨٧٣ دينار و ٣،٥٩٠ دينار على التوالي، وترتفع التوقعات بمعاودته الارتفاع مجدداً خلال العام ٢٠١٦ الجاري ليصل نحو ٣،٨٤٢ دينار. وفي الإجمال يمكن ملاحظة الاتجاه التنازلي الذي يأخذه نصيب الفرد من الدخل القومي، الأمر الذي يؤثر على حجم الإيرادات المالية المحصلة، فإيرادات الدولة الضريبية تعتمد بشكلٍ مطرد على مستوى دخل

الفرد من الدخل القومي السنوي. فالدولة التي يكون متوسط دخل الفرد السنوي فيها مرتفعًا،عادة ما تكون فيها نسبة الضرائب إلى الدخل القومي أعلى من تلك الدولة التي يكون فيها متوسط دخل الفرد السنوي منخفضًا. ويمكن إيضاح ذلك من خلال الرسم البياني المقابل الذي يتناول حجم الاستثمار القومي خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٦) .

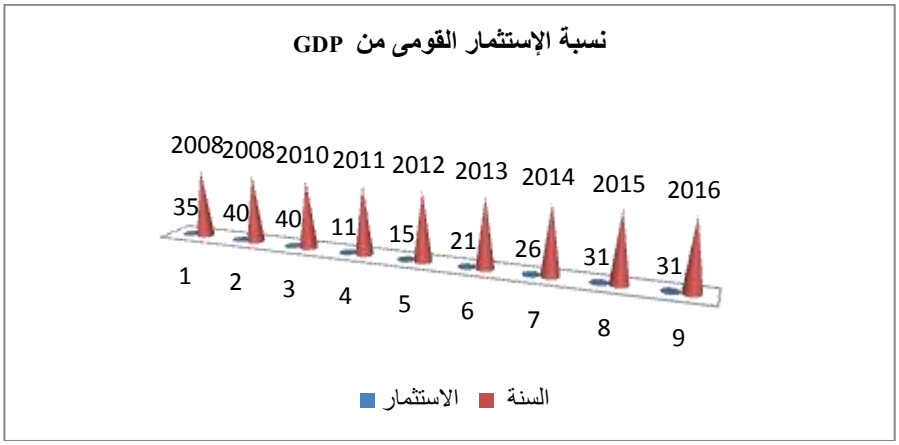

عمل الباحث / مصدر البيانات: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، إبريل ٢٠١٦

ويوضح الشكل البيانى السابق نصيب الفرد من الدخل القومى فى دولة ليبيا – حيث يؤثر ذلك الانخفاض الحاصل فى الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادى بمقدار مضاعف الاستثمار الذى يترتب على انخفاضه، انخفاض حجم الناتج المحلى الاجمالى وكذلك عدد الوظائف الناتجة فى الاقتصاد، هذا بالاضافة الى التأثير السلبى على الاستثمار، فان انخفاض حجم الضرائب المدفوعة فى الاقتصاد الليبى قد عمل على ارتفاع حجم الاستهلاك المحلى بسبب ارتفاع حجم الدخول المتواجدة فى أيـدى الافراد، الامر الذى اثر سلبا على القاعدة الرأسمالية للاقتصاد من خلال توجيه الجزء الاكبر من الناتج الى الاستهلاك الذى لا يقابله انتاج دون توجيهه الى الاستثمار الذى يضاعف من الناتج المحلى الاجمالى، ايضا يجب ملاحظة ان انخفاض حجم الحصيلة الضريبية قد القى بالسلبية على اعادة توزيع الدخل فى المجتمع الليبى من خلال انخفاض الاستثمارات العامة فى المشروعات التى تفيد الطبقات

منخفضة الدخول. ومن خلال ما سبق يمكننا التوصل الى ان النظام الضريبى يٌعانى من عدد من المشكلات التى اثرت على دوره المنشود فى الاقتصاد الليبى، الامر الذى يتطلب من الحكومة الليبية اعادة النظر فى النظام بأكمله واتباع خطوات جدية فى اصلاحه، واعادة هيكلته من البداية حتى يكون قادرا على خدمة الاغراض الاصلاحية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ونستخلص من نتائج تلك الدراسة الى الأتى:

أ- **افتقاد الاقتصاد الليبي إلى الرؤية الاستراتيجية:** أي عدم وجود رؤية إستشرافية واضحة للاقتصاد الليبى طويلة الأجل تحدد مساره، يتم التجمع حولها والاتفاق عليها، وتتبناها جميع المؤسسات والهيئات وكافة القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي.

ب- **القصور في البنية التحتية:** هناك حاجة واضحة لتطوير البنية التحتية من خلال برامج واسعة للصيانة مع ضرورة العمل على تنفيذ المزيد من مشروعات صغيرة للشباب، وكذلك المشروعات الكبيرة مثل ما يتعلق بالطرق والمواصلات ووسائل الاتصال والمياه والصرف الصحي.

ت-**الاختلال الهيكلي في بنية الاقتصاد (مشكلة الاعتماد على النفط):** تتمثل ظاهرة الاختلال في بنية الاقتصاد الليبى في كونه اقتصاد أحادي يعتمد وبدرجة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل مختلف نفقات الدولة التنموية والجارية، إلى جانب تأثيره الفعّال وغير الفعّال على فعاليات الإنتاج بكافة القطاعات الاقتصادية.

ح-**ضعف أداء السياسات الاقتصادية:** يتجسد ضعف أداء السياسة الاقتصادية في قصور هذه السياسات عن تحقيق أهدافها، وعدم فعالية أدواتها المختلفة، ولا شك في أن ضعف أداء السياسة الاقتصادية هو نتيجة طبيعية للتخبط والضبابية وغياب الرؤية الواضحة لمستقبل الاقتصاد، وعدم تناغم السياسات الاقتصادية فيما بينها حيث لا توجد أهداف ومعالم واضحة ومشتركة لكافة السياسات الاقتصادية، وكل منها تعمل بمعزل عن الأخرى.

و- **ضعف مساهمات القطاعات غير النفطية:** حيث بقيت مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات منخفضة جدا، حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة الماضية نحو ٢,٢ %، وقطاع الصناعة التحويلية ٢,٢ %، وقطاع الخدمات العامة ٢٢,٥ %. كما اتسمت معدلات النمو المحققة للقطاعات غير النفطية بالانخفاض.

م – **النقص في الموارد البشرية المدربة والعمالة الماهرة:** يعاني الاقتصاد الليبى، القليل في عدد سكانه، من نقص واضح في العمالة المدربة الماهرة، وتدني نسبتها في إجمالي عرض العمل وفي إجمالي عدد السكان، كما أن المجتمع الليبى يٌعتبر مجتمعا فتيا وترتفع فيه نسبة من هم في سن العمل من الشباب، كما يرتفع فيه معـدل الإعالة بالنظر إلى كبر حجم الأسرة الليبية نسبيا.

التوصيات

تتضمن توصيات البحث من واقع النتائج التى توصلت اليها تلك الدراسة على النحو التالى:

أولا: توصيات فى مجال معالجة انخفاض الايرادات النفطية وغير النفطية:

١ – رفع مستويات الانتاج و التصدير للنفط الخام من خلال جهود سياسية و امنية .

٢ – دعم المؤسسة الوطنية للنفط لتتمكن من الاستثمار فى مجالات الاستكشاف والتنقيب والتطوير.

٣ – الزام مؤسسات القطاع الخاص بدفع الضرائب على ارباحها و على دخل العاملين بها.

٤ – اعادة النظر فى بعض الضرائب والرسوم الجمركية واستصدار قانون ضريبة القيمة المضاعفة على السلع و الخدمات .

ثانياً: توصيات فى مجال معالجة مشكلة ارتفاع معدلات الانفاق العام:

١– إعادة النظر فى القوانين المنظمة للاجور والمرتبات فى القطاع العام وعدم زيادة فى المرتبات وإيقاف الانتدابات والتقيد باستخدام الرقم الوطنى فى صرف المرتبات .

٢– فرض ضرائب تصاعدية على الدخول.

٣ – تنظيم عملية الايفاد للدراسة خارج البلاد.

٤ – تحويل الدعم الحكومى لبعض السلع والخدمات لدعم نقدى بشكل تدريجى وذلك باستخدام الرقم الوطنى، مع الاستفادة من الدراسات السابقة بشأن تقدير قيمة الدعم للمواد الاستهلاكية والمحروقات وغيرها.

ثالثاً: توصيات فى مجال معالجة الدين العام المحلى المصرفى:

١ – توحيد المؤسسات والاجهزة الادارية للدولة

٢ – ضرورة تحديد سقف لعجز الموازنة مع مراجعة حركة الدين العام ومطابقته بين وزارة المالية والمصرف المركزى ووضع الترتيبات اللازمة لسداده وفقا لبرنامج زمنى مناسب.

رابعا : توصيات ذات علاقة بالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى:

١–العمل على تحقيق التنمية المستدامة والتخفيض تدريجيا من الاعتماد على النفط باعتباره مورد ناضب وتوجيه التمويل والاستثمارات نحو الانشطة الكفيلة بتنوع الاقتصاد مع التركيز على اقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة وكذلك السياحية التى تحظى ليبيا فيها بميزة كبيرة.

٢– توحيد وتجميع الاحصاءات القومية تحت مظلة واحدة مستقلة من أجل تحسين الشمول وجودة وآلية البيانات فالشفافية تساعد على الحد من عدم اليقين وتحفز ثقة المستثمرين.

٣– العمل على زيادة الإنتاجية من خلال دعـم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة – وتوفير البيئة القانونية والتشريعية والادارية والمالية لقيام مثل هـذه المشروعات، لما لها من أثر ايجابى فى ايجاد فرص عمل جديد.

خامساً: توصيات ذات علاقة بالدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى:

١– التوسع في الزراعة والدعم المؤسسي من قبل الدولة

٢– التوسع في الخدمات العامة للدولة

٣– العمل على تطوير عملية التعليم والتدريب المهنى لزيادة إنتاجية العمالة المدربة وكذلك تطوير منظومة التعليم والتدريب المهنى للعاطلين – حيث يمثل ذلك استثمار في رأس المال البشري وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال العيني.

٤- ضرورة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية – مما يزيد من كفاءة الانتاجية التى تتطلب زيادة فى العمالة وبالتالى تحد من ظاهرة البطالة.

٥- العمل على تفعيل الـدورات التـدريبية فى الداخل والخارج للأفراد الليبيين الباحثين عن عمـل بما يتناسب مع متطلبات سـوق العمـل الليبى.

المراجع

أبو بكر خليفة دلعاب(٢٠١٦): السياسة المالية في ليبيا، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – سوريا

أطلس بيانات العالم ليبيا استخدام أرضي، http://ar.knoema.com .

صندوق النقد الدولى: إحصاءات اتجاه التجارة الخارجية، الربع الثالث ٢٠١٦.

صندوق النقد الدولى: تقارير مشاورات المادة الرابعة للصندوق مع ليبيا، سنوات متعددة.

القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن ضرائب الدخل.

مخلوف مفتاح محمد: العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في ليبيا، دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠ – ٢٠١٢، مجلة المعرفة، كلية الإقتصاد والتجارة، ترهونة، جامعة الزيتونة – ليبيا ، ٢٠١٥ .

مصطفى مفتاح محمد كريدلة: أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٠)، مجلة الدراسات الافريقية، مصر، ٢٠١٣

نجية صالح الرقيق(٢٠١٥): اتجاهات ظاهرة البطالة في ليبيا وأثرها على الاقتصاد القومي، رسالة ماجستير (ص: ١)، ط: قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

النظام الضريبي الليبي، تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح (ص:١)، ط: المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ٢٠١٦م

يوسف فرج الأصفر: التدريب والتأهيل ودوره في الحد من البطالة في ليبيا (١٩٩٠ – ٢٠١٠) مجلة العلوم الإقتصادية والسياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة – ليبيا ، ٢٠١٤

Christopher M. Blanchard, Libya: Transition and U.S. Policy, Congressional research Service, January 8, 2018.

Joseph Schumpeter" coined the phrase "creative destruction in his seminal work " Capitalism , socialism and democracy" to denote the process in industrial mutation that incessantly revolutionizes the economic structure from within, incessantly destroying the old one, incessantly creating a new one.

THE ROLE OF FINANCIAL POLICY IN TREATING THE UNEMPLOYMENT PROBLEM IN THE LIBYAN ECONOMY

[10]

Mandour, A.[(1)]; Al-Mahdy, A.[(2)] and Soliman, H.
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Faculty of Economics, Beni-Ghzzi University

ABSTRACT

Financial policy is one of the most important elements on which the Libyan economy is based, in order to achieve the planned objectives. The possibility of the Libyan economy reflects the success of the overall balance of Libya, as the fiscal policy is a variable and influential factor on the Libyan economy. Unemployment and unemployment are a variable factor. Their impact is reflected on the fixed element that represents the Libyan economy. The descriptive and analytical approach was used. The research was based on obtaining data through the Ministry of Finance and some sectors based on fiscal policy. The study aims to identify the economic conditions in Libya in light of the fiscal policy followed and the correlation with unemployment, The study found that there are several important results, including that there are limited fiscal policy tools on the revenue side of the Libyan economy, the lack of the Libyan economy to the strategic vision, As well as the shortage of trained human resources and skilled labor. The productivity increase was achieved by improving the quality

of workers, mobilizing savings, increasing investments, conducting research and development, using technology, administrative development, and government and institutional support. Naturalization - which increases the efficiency of productivity, which requires an increase in employment and thus reduce the phenomenon of unemployment, and work to achieve sustainable development and gradually reduce the dependence on oil as a resource depleted and directing funding and Investments towards activities to diversify the economy with a focus on the establishment of small and medium-sized enterprises as well as tourism, in which Libya has a great advantage, also to develop the process of education and vocational training to increase the productivity of trained labor as well as the development of vocational education and training system for the unemployed - It is no less important than investing in capital in kind.